وعلي ما ذهب اليه الاشاعرة ايضا من ان وجود كل شي
عين ذاته فالمعدوم ليس في الخارج بشي ولا ذات
ولا ثابت اي ولا حقيقة له في الخارج وانما يتحقق بوجوده
فيه انتهى ثم ذكر رحمه الله مسئلة اخرى مما يتبع علمه
ولا يضر جهله ايضا وهي اثبات الجوهر الفرد وحدوثه
فقال والجوهر مبتدا وهو عند المتكلمين الموجود المتحيز
بالذات اعني ما تحيزه غير تابع لتحيز غيره فخرج الو
لواجب لانتفا التحيز عنه وخرج العرض لتبعيته في تحيزه
لمحله لانهم قالوا الموجود ان لم يكن مسبوقا بالعدم
فقديم وان كان مسبوقا به فحادث والقديم هو الذات
الواجب الوجود سبحانه وتعالى وصفاته الحقيقية
لما تقرر من حدوث العالم والحادث اما متحيز بالذات
وهو الجواهر او متحيز بالتبعية وهو الاعراض واما ما لم يكن
متحيزا ولا حالا في المتحيز فلم يعدوه في اقسام الموجود
لانه لم يثبت وجوده ووصف الجوهر بالفرد وهو ما لا
يقبل الانقسام اصلا لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا
هو عبارة المتقدمين وقد يعبر المتاخرون عنه بالجز
الذي لا يتجزا لاخراج المركب كالجسم والجزء الصغير
المقدار القابل للقسمة وهما لا فعلا اذ الجوهر قد يطلق
عليهما بما يساوي العين وهو بالمقيد بما ذا انه منقسما كان
اولى وقوله حادث خبر المبتدا اي ثابت مسبوق وجوده
بالعدم لما تقدم من ادلة حدوث العالم وكل فرد من افراده
التي اعني الجوهر فرد منها ولا معنى للحادث الا ما كان مسبوقا
بالعدم

بالعدم عندنا معاشر المتكلمين سنيين كانوا او لا فهو
معمول لقوله لا ينكر وهو خبر ثان يعني ان الجوهر الفرد
اي ثبوته وتركيب جميع الاجسام منه مع تناهي احاده
فيها ليس لا عندنا خلافا للحكما الفلاسفة ثم مستانف
الذنوب اي جنسها من حيث هي ولو كثرا جمع ذنب
وهو ما عصي الله به او ما يذم مرتكبه شرعا ويرادفه
المعصية والخطيئة والسيئة والجريمة والمنهي عنه
والمذموم شرعا عندنا جمهور اهل السنة فلا يدخل
المعتزلة وان كانوا قايلين بهذا الحكم ايضا قسمان
وانقسامها الى ما ذكر ليس منظورا فيها الى عظمة
من عصي بها والا كانت كلها كبايرا لا غير كما تسمعه الان
فالقسمان احدهما صغيرة اي نوعها ولا تنحصر افراده ها
غير ان بتعيين الكباير واحصايها يعلم ان ما عداها
صغاير والقسم الاخر كبيرة اي نوعها واشار بهذا
التقسيم الى الرد على الخوارج حيث زعموا ان كل
ذنب كبيرة نظرا لعظمة من عصي به وان كل كبيرة كفر
والرد ايضا على من زعم انها كلها كباير لكن لا تكفر
الا بما هو كفر منها والرد ايضا على المرجية حيث
زعموا الى انها كلها صغاير وانها لا تضر مرتكبها
ما دام على الاسلام والحق عدم انحصار الكباير في
عدد معلوم قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى هي
كل ذنب كبر وعظم عظما يصح معه ان يطلق عليه
اسم الكبير ووصف بكونه عظيما على الاطلاق

Copyright © King Saud University